البيانات الوصفية لمؤشر أهداف التنمية المستدامة

(Harmonized metadata template - format version 1.0)

0. معلومات المؤشر

0. a. الهدف

الهدف ١٦: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

0.b. الغاية

الغاية ١٦-٤: بحلول عام ٢٠٣٠، الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة

0.c. المؤشر

المؤشر ١٦-٤-٢: نسبة الأسلحة المضبوطة أو المعثور عليها أو المسلّمة التي تحرَّت سلطة مختصة عن مصدرها غير المشروع/ظروفها أو تثبّتت من ذلك، تمشياً مع الصكوك الدولية

0.d. السلسلة

VC_ARM_SZTRACE - نسبة الأسلحة المضبوطة أو تم العثور عليها أو تم تسليمها والتي تم التحرّي او إثبات مصدرها غير المشروع/ محيطها من سلطة مختصة، تماشياً مع الصكوك الدولية [١٦-٤-٢]

0.e. تحديث البيانات الوصفية

29 أيلول/سبتمبر 2024

0.f. المؤشرات ذات الصلة

لا ينطبق

0. g. المنظمات الدولية المسؤولة عن الرصد العالمي

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح (UNODA)

1. الإبلاغ عن البيانات

1.A. المنظمة

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح (UNODA)

2. التعريف والمفاهيم والتصنيفات

2.A. التعريف والمفاهيم

التعريف:
نسبة الأسلحة المضبوطة أو المعثور عليها أو المسلّمة التي تحرَّت سلطة مختصة عن مصدرها غير المشروع/ظروفها أو تثبّتت من ذلك، تمشياً مع الصكوك الدولية.

المفاهيم:
الأسلحة: يُقصد بمصطلح الأسلحة إلى "الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة"، أي سلاح محمول ذي سَبَطَانة يطلق، أو هو مصمّم، أو يمكن تحويله بسهولة، ليطلق طلقة أو رصاصة أو مقذوفا آخر بفعل مادة متفجرة، باستثناء الأسلحة النارية العتيقة أو نماذجها المقلّدة. ويتعين تعريف الأسلحة النارية العتيقة ونماذجها المقلّدة وفقاً للقانون الداخلي، غير أنه لا يجوز في أية حال أن تشمل الأسلحة النارية العتيقة أسلحة

نارية صُنعت بعد عام 1899. ويشمل مصطلح الأسلحة جميع الأسلحة النارية المُعرّفة بموجب "بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية". وتشير "الأسلحة الصغيرة" بصفة عامة إلى الأسلحة المخصّصة للاستخدام الفردي، بما في ذلك المسدّسات والبنادق والقربينات والبنادق الرشاشة والرشاشات الصغيرة والخفيفة. وتشير "الأسلحة الخفيفة"بوجه عام، إلى الأسلحة المصمّمة للأستخدام من قبل فريق يتألف من شخصين أو ثلاثة أشخاص. ولكن يمكن لبعض هذه الأسلحة أن تُحمل أو تُستخدم من قبل شخص واحد فقط. وهي تشمل الرشاشات الثقيلة، وقاذفات القنابل اليدوية المركّبة على آليات، والمدافع المحمولة المضادة للطائرات، والمدافع المحمولة المضادة للدبابات، والبنادق العديمة الارتداد، والقاذفات المحمولة لمنظومات القذائف المضادة للدبابات والمنظومات الصاروخية المضادة للدبابات، والقاذفات المحمولة لمنظومات القذائف المضادة للطائرات، ومدافع هاون من عيار يقلّ عن 100 مليمتر.

المضبوطات: الأسلحة وأجزاؤها ومكوناتها والذخيرة التي جرى ضبطها بشكل مادي واحتجازها بشكل مؤقّت من قبل سلطة مختصة فيما يتعلّق بجريمة جنائية أو مخالفة إدارية مفترضة تتعلق بهذه الأشياء. ولأغراض قياس المؤشر ١٦-٤-٢ ، يُنظر فقط في الأسلحة المضبوطة المتعلّقة بجرائم جنائية.

المواد المعثور عليها: أيّ أسلحة أو أجزاء أو مكونات أو ذخيرة تضبطها السلطات ولا تتعلق بتحقيق أو تفتيش مُعتزم أو مُقرر، ولا تُنسب إلى أي حائز أو مالك ظاهر، بصرف النظر عمّا إذا كان قد تم الإبلاغ عن فقدانها أو سرقتها.

المواد المسلّمة: أيُّ أسلحة وأيُّ أجزاء ومكونات لها وذخيرة تُسلَّم طوعاً إلى السلطات، ولا ترتبط بتحقيق أو تفتيش مقرر. وقد يتمّ التسليم كمبادرة شخصية من مواطن، في سياق حملة للتسليم الطوعي، وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، في جملة أمور.

أصل غير مشروع: أقرب نقطة زمنية اتّخذ فيها سلاحٍ ما طبيعة غير مشروعة. ولإثبات الأصل غير المشروع، من الضروري تحديد نقطة تسريب الأسلحة والظروف المحيطة بها.

نقطة التسريب: النقطة في المكان والزمان و/أو الظروف التي تغادر فيها الأسلحة الدائرة المشروعة وتدخل الدائرة غير المشروعة. ولتحديد هذه النقطة، يتعين تعقّب آخر سجل قانوني متاح عن الأسلحة المعنية. وبالنسبة للأسلحة المصنّعة بصورة غير مشروعة، تُحدّد نقطة التسريب على أنها مكان الصنع نفسه.

آخر سجل قانوني: آخر المعلومات المسجّلة المتاحة عن السلاح في البلد المعني، وحالته (معطلة، مسروقة، مفقودة، مضبوطة، معثور عليها، مسلّمة، مرسلة للتدمير، مُصادرة، عابرة، وما إلى ذلك) وآخر مالك شرعي. إن تحديد آخر سجل القانوني قد يستلزم الشروع في عدد من طلبات التعقّب الفردية.

التعقّب: التتبّع المنهجي للأسلحة ولأجزائها ومكوناتها والذخيرة، حيثما أمكن، على المستوى الوطني و/أو الدولي لغرض مساعدة السلطات المختصة في الدول الأطراف على كشف عمليات الصنع غير المشروع والاتجار غير المشروع والتحرّي عنها وتحليلها.

الأصل غير المشروع المحدّد من قبل السلطة المختصة، وفقاً للصكوك الدولية: الأصل غير المشروع للأسلحة المُحدّد بسُبُل غير التعقّب، مثلاً من خلال عمليات استخبارية. وللأسلحة التي لا يمكن تعقّبها، فإن المعلومات الاستخبارية قد تكون السبيل الوحيد لإثبات الأصل غير المشروع.

العلامة: العنصر الذي يحمل علامة فريدة له علامة فريدة توفر اسم الشركة المصنعة والبلد أو مكان التصنيع والرقم التسلسلي، أو الاحتفاظ بأي علامة بديلة فريدة سهلة الاستخدام مع رموز هندسية بسيطة مع رمز رقمي و/أو أبجدي رقمي، مما يسمح بالتعرف السهل من قبل جميع دول بلد التصنيع.

2.B. وحدة القياس

نسبة مئوية (%)

2.C. التصنيفات

لا ينطبق

3. نوع مصدر البيانات وطريقة جمع البيانات

3.A. مصادر البيانات

على الصعيد الوطني، تصدر البيانات عن أجهزة إنفاذ القانون أو غيرها من السلطات المسؤولة عن مسائل الأسلحة النارية.

ويُبلّغ عن هذه البيانات على الصعيد الدولي من خلال الجداول 5.1 إلى 5.3 من الاستبيان. يرجى الرجوع إلى الرابط التالي للحصول على معلومات مفصّلة:

https://www.unodc.org/unodc/en/data-and-analysis/data-collections.html

تُستكمل هذه البيانات أيضاً بالبيانات المجمعة من خلال التقارير الوطنية لبرنامج العمل المتعلّق بالأسلحة الصغيرة؛ وتحديداً، في المادة 6 من استمارة الإبلاغ.

(التقارير الوطنية المقدّمة من الدول متاحة على الموقع التالي:

www.smallarms.un-arm.com/sustainable-development-goals).

وتشمل مصادر البيانات الإضافية المنشورات الرسمية الوطنية، فضلاً عن البيانات الواردة من المنظمات الدولية مثل منظمة الجمارك العالمية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية - الإنتربول.

B.3. طريقة جمع البيانات

يُرسل استبيان تدفقات الأسلحة غير المشروعة إلى الدول الأعضاء كل عام (دورة البيانات الأولى في عام 2018).
ويُحدَّد النظراء الرسميون على الصعيد الوطني بوصفهم جهات التنسيق المعنية بتنظيم عملية جمع البيانات بين مختلف المؤسسات الوطنية.
تُجمع أيضاً البيانات ذات الصلة مرة كل سنتين من خلال التقارير الوطنية لبرنامج العمل المتعلّق بالأسلحة الصغيرة (على النحو المنقّح في العام 2022).
تُجمع البيانات من مصادر بديلة على مدار السنة، وتُدرج في قاعدة البيانات الداخلية بالتوازي مع مجموعات البيانات المذكورة أعلاه. ويقوم كل من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح بإجراء عمليات التحقق من صحة البيانات الخاصة بمجموعات البيانات الخاصة بهما مع الدول الأعضاء، ويتعاونان في توحيد البيانات.

بعد توحيد البيانات، وسيرسل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مجموعة البيانات الخاصة به إلى الدول الأعضاء لمراجعتها قبل نشرها.

C.3. الجدول الزمني لجمع البيانات

بدأت أول دورة لجمع البيانات لتجميع المؤشر من خلال IAFQ في عام 2018، وتغطي سنوات إعداد التقارير 2016 و2017. ومنذ ذلك الحين، تُجمع البيانات الرئيسية كل عام بين شهرَي آيار/مايو وتموز/يوليو، من خلال استبيان تدفقات الأسلحة غير المشروعة، ومباشرة من الدول الأعضاء. يتم التحقق من صحة البيانات والإبلاغ عنها لإدراجها في قاعدة البيانات العالمية سنويًا في الربع الأول.

فيما يتعلق بالبيانات التكميلية، وفي العام 2018، بدأت الدورة الأولى لجمع البيانات اللازمة للتقارير الوطنية الخاصة ببرنامج العمل استبيان تدفقات الأسلحة غير المشروعة، والتي تغطي سنتَي الإبلاغ 2016 و2017. غطت دورة جمع البياناتلعام 2020 فترة 2019-2028، وغطت البيانات الواردة في عام 2022 فترة إعداد التقارير 2020-2021، وغطت البيانات الواردة في عام 2024 فترة إعداد التقارير 2022-2023. ومن المقرر أن يستمر جمع البيانات للتقارير الوطنية لخطة العمل على أساس سنوي مماثل، حيث تقدم الدول الأعضاء تقاريرها قبل اجتماعات ومؤتمرات عملية خطة العمل

D.3. الجدول الزمني لنشر البيانات

يُفترض أن تُنشر الحسابات الأولية للمؤشر السنوي على الصعد الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية في شهر آذار/مارس من كل عام.

E.3. الجهات المزودة للبيانات

تُقدّم معظم البيانات من وكالات إنفاذ القانون، بما في ذلك الشرطة الوطنية، والشرطة الإقليمية/شرطة الولايات، والجمارك، والجيش، وما إلى ذلك. وتتولّى جهات التنسيق على الصعيد الوطني مسؤولية تجميع البيانات وتقديمها.

F.3. الجهات المجّمعة للبيانات

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح (UNOD)

G.3. التفويض المؤسسي

CTOC/COP/2020, Res 10/2، مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية:

8. يدعو الدول إلى تطوير أو تعزيز قدراتها الوطنية لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية، بهدف تحديد الاتجاهات والأنماط، وتعزيز تبادل المعلومات وتمكين الرصد العالمي للتقدم المحرز في المؤشر 16.4.2 من أهداف التنمية المستدامة، ويدعو الدول الأطراف إلى المشاركة والمساهمة في دورة جمع البيانات القادمة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من خلال توفير البيانات والمعلومات الكمية والنوعية.

A/RES/72/57 الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه:
8. يؤكد على أهمية التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج العمل والصك الدولي للتعقب من أجل تحقيق الهدف 16 والهدف 16.4 من أهداف التنمية المستدامة؛
والقرارات اللاحقة بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، بما في ذلك الفقرة 10 من القرار A/RES/77/71.

A/CONF.192/BMS/2022/1: BMS8 وثيقة النتائج:
25. تسليط الضوء، حسب الاقتضاء وعلى أساس طوعي، على التقدم المحرز في جهود جمع البيانات بموجب المؤشر 16.4.2 من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 كجزء من التقارير الوطنية عن تنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتتبع، وتحسين استخدام التقارير الوطنية.

4. اعتبارات منهجية أخرى

4.A. الأساس المنطقي

تهدف الغاية ١٦-٤ إلى الحدّ بقدر كبير من التدفّقات غير المشروعة للأموال والأسلحة. غير أن القياس المباشر لهذه الأنواع من التدفّقات بالغ الصعوبة لما تتّصف به من طابع سرّي. وعليه، لا يرمي المؤشّر ١٦-٤-٢ إلى قياس نسبة هذه التدفّقات، بل إلى تقدير كفاءة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في مكافحة هذه الظاهرة غير المشروعة.
بالإضافة إلى المؤشّر ١٦-٤-٢ المحدّد في هذه الوثيقة، يمكن الاستعانة بعدد من المؤشّرات غير الرسمية الأخرى عند تحليل القيَم المبلّغ عنها. وتُجمَع معلومات بشأن عدد طلبات التعقّب الدولية المقدّمة، والردود المتلقاة، والعدد الإجمالي للأسلحة المضبوطة والمعثور عليها أو المُسلّمة سواء كانت تحمل علامة وسم فريدة أم لا، والعدد الإجمالي للأسلحة التي تحمل علامة وسم، أو المسجّلة أو المُرسلة للإتلاف. كما تتوفر بيانات بشأن عدد الأفراد الذين هم على اتصال بالشرطة، والذين تمت مقاضاتهم وإدانتهم بقضايا تتعلّق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة. من شأن هذه المعطيات أن تساعد في تقديم صورة مكتملة عن حجم الجهود المبذولة على المستوى الوطني في إنفاذ القوانين المعنية بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة.

4.B. التعليقات والقيود

تخضع المنهجية المستخدمة في حساب المؤشر ١٦-٤-٢ لعدد من القيود:

- إن المعلومات المتوفرة عن الظروف غير المشروعة لصنع الأسلحة، والتي تشمل الأسلحة النارية المصنعة بشكل غير مشروع والأسلحة النارية التي تم مسح أو تغيير علاماتها، نادرة، ومن الصعب للغاية تتبع هذه الأسلحة. وبالتالي، لا تتوفّر المعلومات اللازمة لتحديد الأصل غير المشروع لهذه الأسلحة من الحساب، مع التركيز على المؤشر على الأسلحة التي يمكن تتبعها بشكل محتمل (أي التي يمكن التعرف عليها بشكل فريد من خلال العلامات أو الوضع غير المعروف فيما يتعلق بالعلامات).
- يمكن أن تتأثّر القيَم المستخلَصة للمؤشّر ١٦-٤-٢ في البلدان التي تُسجّل نسبة كبيرة من الأسلحة المضبوطة القابلة للتعقبّ، وهو ما يُعزى إلى سياق الاتجار غير المشروع بالأسلحة، ولا يرتبط بالجهود التي تبذلها هذه البلدان لإنفاذ القانون.
- قد تتطلّب عملية تتبّع الأسلحة النارية مساراً زمنياً طويلاً، لا سيّما في حال تقديم عدد من طلبات التعقّب المنفردة. ولذلك، إن المعلومات المتعلّقة بنتائج التعقّب المستمدّة من استبيان السنة المرجعية قد تكون غير مكتملة. وعادةً ما يُطلب من البلدان مراجعة الأرقام المقدّمة خلال دورة البيانات المشمولة في التقرير الأخير، ما من شأنه أن يُعالج جزئياً مشكلة نقص البيانات. ولكن، على الرغم من ذلك، قد يشوب قياس المؤشّر بعض التحيّز.
- ونظراً لتقلب التقديرات من سنة إلى أخرى، يتم نشر البيانات كمتوسط متحرك لمدة عامين لزيادة المتانة.

4.C. طريقة الاحتساب

يحتسب المؤشّر كنسبة مئوية، ويمكن حسابه بشكل منفصل لكل من الأسلحة المضبوطة، والموجودة، والمُسلَّمة، بالإضافة إلى حساب الثلاثة معًا.
إن قاسم هذه النسبة هو العدد الإجمالي للأسلحة المضبوطة أو المعثور عليها أو المسلّمة والتي يمكن تعقبها (أي التي يمكن التعرف عليها بشكل فريد من خلال وضع العلامات عليها أو الوضع غير المعروف فيما يتعلق بوضع العلامات عليها).
ويعبّر البسط عن جميع الأسلحة التي تم تحديد نقطة تسرّبها بطريقة التعقّب أو من قبل سلطة مختصّة، من خلال معلومات استخبارية مثلاً.

$$SDG\ 16.4.2 = \frac{\text{Number of arms for which the illicit origin or context was established/identified (A + B + C)}}{\text{Total number of arms seized, found or surrendered (A + B + C + D + E + F + G)}}$$

أ: سلاح تم ضبطه/العثور عليه/تسليمه من مالك غير شرعي وسلاح تم العثور عليه في السجل الوطني (على سبيل المثال، مفقود أو مسروق) (التتبع الوطني)
ب: نقطة تحويل السلاح (آخر سجل قانوني) تم تحديدها من خلال التتبع وسلاح تم العثور عليه في السجل الأجنبي (التتبع الدولي)
ج: نقطة التحويل التي تم تحديدها بطريقة أخرى من قبل سلطة مختصة
د: محاولة التتبع، ولكن ليس هناك معلومات كافية لتحديد نقطة التحويل
هـ: إجراءات التتبع لا تزال معلقة
و: لم يتم البدء في إجراءات التتبع
ز: حالة غير معروفة فيما يتعلق بالوسم

يتم نشر البيانات كمتوسط متحرك لمدة عامين لزيادة المتانة.

4.D. التحقق

سيتم التحقق من أي تناقضات في مجموعة بيانات من بلد معين من خلال المراسلات المتابعة مع السلطات الوطنية في البلد. تتم مشاركة بيانات المؤشر مع البلدان لمراجعتها قبل تقديمها إلى شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة، سواء فيما يتعلق بالمؤشر المجمع أو البيانات التكميلية.
يتولى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح مسؤولية تنفيذ عمليات التحقق من صحة البيانات الخاصة بمجموعات البيانات الخاصة بكل منهما والتحقق منها مع الدول الأعضاء.

4.E. التعديلات

لا ينطبق

4.F. معالجة القيم الناقصة (1) على مستوى البلد و (2) على المستوى الإقليمي

- **على مستوى البلد**

لاستخلاص التقديرات المطلوبة، تُنجز أولى خطوات التعامل مع مسألة البيانات الناقصة بالتشاور والمتابعة مع الدول الأعضاء. على وجه الخصوص، يُطلب من مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة معلومات إضافية، مباشرةً من جهات التنسيق المعنية.
في حال عدم ورود التعليقات أو ردود الفعل المطلوبة، يجري التشاور مع مصادر بديلة للحصول على المعلومات الناقصة التي تُرسل إلى الدولة العضو للموافقة عليها.
وأخيراً، إذا لم تتوفّر معلومات إضافية من خلال هاتين القناتين، فلا تُنشر بيانات المؤشّر الخاص بالبلد.

- **على المستويين الإقليمي والعالمي**

لحساب المؤشّر على المستويين الإقليمي والعالمي، يُقدَّر المؤشّر الخاص بالدول الأعضاء التي لم تُنشر نتائجها على الصعيد الوطني باستخدام معلومات من مصادر بديلة و/أو من بلدان بأوضاع مماثلة. ويستند اختيار هذه "البلدان المماثلة" إلى الموقع الجغرافي (مثل المتوسطات الإقليمية أو دون الإقليمية)، و/أو أوجه التشابه الهيكلية، مثل نسبة الأسلحة التي تحمل علامات وسم فريدة أو إجمالي عدد الأسلحة المضبوطة أو المعثور عليها أو المسلّمة للفرد الواحد. ومع توافر البيانات التاريخية للبلدان بمرور الوقت، فقد يتسنّى استخدام بيانات البلد نفسه أيضاً.

4.G. المجاميع الإقليمية

فور احتساب القيَم الخاصة بمؤشرات البلدان، تُستخلص التقديرات دون الإقليمية والإقليمية والعالمية بجمع قيَم البسط والمقام بشكل منفصل للبلدان الواقعة ضمن منطقة فرعية ومنطقة محدّدة، تمهيداً لحساب النسبة المئوية. وتُحسب القيمة العالمية من خلال تجميع القيَم الإقليمية بطريقة مماثلة.
هناك عتبات معيّنة ينبغي بلوغها لتحديد التقديرات الإقليمية والعالمية المقبولة، ولا تُنشر أيّ تقديرات لا تستوفي هذا الشرط.

4.H. المناهج والتوجيهات المتاحة للبلدان بشأن تجميع البيانات على الصعيد الوطني

تتوفر المبادئ التوجيهية للدول بشأن تجميع هذه البيانات على الرابط التالي: https://www.unodc.org/unodc/en/data-and-analysis/statistics/crime/iafq.html

4.I. إدارة الجودة

يضم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة قسماً إحصائياً يضم موظفين متخصصين لدعم جمع البيانات من خلال المساعدة الفنية، وتجميع البيانات المستلمة والتحقق منها وتحسين آليات جمع البيانات بشكل مستمر بما في ذلك المبادئ التوجيهية.

4.J. ضمان الجودة

- تخضع البيانات الواردة من الدول الأعضاء لعملية داخلية شاملة للتحقّق من صحتها. ويعتمد استبيان تدفقات الأسلحة غير المشروعة إجراءً داخلياً للتثبّت من البيانات. ويتيح هذا الإجراء للمستجيب معرفة ما إذا كانت القيَم المبلّغ عنها تضيف إلى المجاميع المقابلة الواردة في أجزاء أخرى من الاستبيان.
- يُتّبع هذا الإجراء الداخلي تلقائيًا في نظام قاعدة البيانات الداخلية.
- يتمّ التحقّق الخارجي من صحة البيانات بمقارنتها بالمصادر المتاحة الأخرى (ويفضل أن تكون رسمية).
- بعد التثبّت من صحة المعلومات وإدراج المعلومات الواردة من مصادر إضافية، تُرسل كل هذه المعطيات إلى الدول الأعضاء للموافقة عليها. حينها تصبح البيانات جاهزة للنشر، والمجاميع دون الإقليمية والإقليمية والعالمية جاهزة للتقدير.

4.K. تقييم الجودة

لن يتم نشر التقديرات على مستوى الدولة في حالة عدم توفر معلومات كافية عن المرشح أو المقام.

5. توافّر البيانات والتفصيل

توافر البيانات:
بدأت عملية جمع البيانات اللازمة للاستبيان في العام 2018، ومن المتوقع أن تقدّم البلدان ردودها سنوياً في الفترة الممتدّة بين أيار/مايو وتموز/يوليو. بين عام 2018 وعام 2023 قدمت 115 دولة عضوًا على الأقل نموذج IAFQ. ومن بين هذه الدول، قدمت 29 دولة بيانات ذات صلة بحساب المؤشر . مع استمرار أنشطة بناء القدرات، من المتوقع أن يرتفع هذا العدد في المستقبل
في عام 2024، قدمت مئة دولة معلومات في تقاريرها الوطنية عن برنامج العمل ، على أن تُستخدم كمعلومات لحساب مقام المؤشر ١٦-٤-٢ (الاطلاع على: www.smallarms.un-arm.com/sustainable-development-goals).

في الفترة ما بين 2018 و2024، قدمت الدول ما مجموعه 411 تقريراً وطنياً عن برنامج العمل من 145 دولة، بمتوسط 103 تقارير في كل دورة ثنائية.

التسلسل الزمني:
2016 – أحدث عام
التفصيل:
تُستخدم البيانات المجمَّعة في الحساب السنوي للمؤشّر ١٦-٤-٢ على المستوى الوطني، ويمكن تجميعه للتوصّل إلى حساب المؤشّر على المستويات دون الإقليمية والإقليمية والعالمية. كما يمكن تصنيف المؤشر حسب عدد من المتغيّرات:

- حسب الأسلحة المضبوطة أو المعثور عليها أو المسلّمة.
- حسب "مستويات التعقّب" في حالات التعقّب الناجحة. فعلى سبيل المثال، يمكن التمييز بين الحالات التي لا يزال فيها التعقّب معلقاً أو التي تفتقر إلى المعلومات الكافية لتحديد نقطة التسريب، والحالات التي لم تشهد أية محاولة تعقّب على الإطلاق.
- يمكن التفصيل حسب طريقة تحديد الأصل غير المشروع، أي من خلال التعقّب أو من قبل سلطة مختصّة،

6. المقارنة/الانحراف عن المعايير الدولية

مصادر التباين:
لا ينطبق

7. المراجع والوثائق

www.unodc.org
https://dataunodc.un.org/sdgs
http://www.unodc.org/unodc/en/data-and-analysis/statistics/crime/iafq.html
https://smallarms.un-arm.org/sustainable-development-goals
https://smallarms.un-arm.org/national-reportshttp://www.unodc.org/unodc/en/data-and-analysis/statistics/crime/iafq.html